مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٤٦

الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينـز
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دي لا سابليير
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبيوتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ويليامسون

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

03-33847 (A)
0333847

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، وبموافقة المجلس، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى معالي السيد نانا أدّو دنكوا أكوفو- أدّو، وزير الخارجية في غانا، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد نانا أدّو دنكوا أكوفو - أدّو، وزير الخارجية في غانا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أكوفو - أدّو (غانا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموافقة المجلس، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى معالي السيد مامادو بمبا، وزير الدولة ووزير الخارجية في كوت ديفوار، للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد مامادو بمبا، وزير الدولة ووزير الخارجية في كوت ديفوار.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بمبا (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموافقة المجلس، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى معالي السيد دوبم أونيّا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا، للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد دوبم أونيّا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أونيّا (نيجيريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموافقة المجلس، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى ممثل السنغال للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فال (السنغال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أيضا أن أرحب بمعالي السيد فرانسوا لونسيني فال، وزير الخارجية والتعاون في غينيا، الذي يحضر معنا اليوم بصفته رئيسا لوفد غينيا.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إلى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محمد ابن شامباس، من أجل إلقاء كلمة أمام مجلس الأمن يوم الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

نشرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2003/500.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى معالي السيد محمد ابن شامباس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، السيد محمد ابن شامباس، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بصفتي رئيسا، يسرني أن أرحب بالوزراء أو بوزراء الدولة للشؤون الخارجية في غانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا الذين يشكلون جزءا من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمناقشة الحالة في كوت ديفوار مع أعضاء مجلس الأمن. وتنعقد هذه الجلسة متابعة للبيان الذي أدلى به السيد محمد بن شامباس، الأمين التنفيذي للجماعة، في جلسة المجلس العلنية المنعقدة في ١١ نيسان/أبريل حينما كنا نناقش العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين.

ونفضل تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية بغية إقامة عملية تؤدي إلى سلام دائم ومستقر في كوت ديفوار، وتنفيذ التدابير الهادفة إلى إرساء الأمن والاستقرار في ذلك البلد وفي سائر منطقة غرب أفريقيا.

ويسرني الآن أن أرحب بالأمين العام، معالي السيد كوفي عنان. وأعطيه الكلمة.

السيد الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أرحب ترحيبا حارا بوزراء الخارجية الموقرين في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحاضرين هنا معنا الآن، وأن أشكر الجماعة الاقتصادية، وأيضا فرنسا، على الدور المهم الذي تؤديانه في البحث عن السلم والاستقرار في كوت ديفوار من خلال دعمهما لتنفيذ اتفاق ليناس- ماركوسيس. وعلى الجبهة العسكرية، فقد أدت أنشطتهما في حفظ السلام دورا أساسيا في تفادي تصاعد القتال.

ثانيا، اسمحوا لي أن أشكر أعضاء المجلس على الاهتمام المتواصل الذي أولوه إلى الأزمة في كوت ديفوار وإلى دور الأمم المتحدة في عملية السلام. ويترأس حاليا ممثلي الخاص، السيد ألبرت تيفيودجر، لجنة المتابعة المنشأة بموجب اتفاق ليناس- ماركوسيس، ويسرني التقدم الذي أحرزه رئيس الوزراء سيدو ديارا في تشكيل الحكومة الجديدة.

يظهر وجود وفد الجماعة الاقتصادية الرفيع المستوى اليوم مدى الجدية التي تعالج بها غرب أفريقيا المشكلة التي نواجهها، ألا وهي كيفية سد النقص في الموارد المالية المستنفدة لقوة السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا في كوت ديفوار لكي يمكنها مواصلة تأدية دورها الأساسي في تعزيز السلم في كوت ديفوار.

وفي هذا السياق، يجب أن ننوه بالمساعدة التي قدمتها بالفعل البلدان والمؤسسات المانحة وهي ما فتئت تساعد الجماعة الاقتصادية منذ بداية انخراطها في كوت ديفوار، ولا سيما من أجل نشر القوة.

وفي هذا الوقت الحرج، حينما بدأت الأطراف الإيفوارية في نهاية المطاف اتخاذ خطوات مهمة لتنفيذ الاتفاق، وجدت الجماعة الاقتصادية أنه من الضروري اتخاذ قرار بشأن زيادة كبيرة في حجم القوة بغية جعلها أكثر فعالية. وأناشد أعضاء المجلس، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، أن يقدموا وعلى وجه السرعة الموارد المالية الإضافية للجماعة الاقتصادية، وهي الموارد المطلوبة لاستمرار القوة خلال الأشهر الستة المقبلة.

ومن أجل استكمال جهود حفظ السلام التي بدأتها الجماعة الاقتصادية وفرنسا، أوصيت بإقامة عملية صغيرة للأمم المتحدة تتضمن مكونات اتصالات عسكرية وأيضا مكونات لحقوق الإنسان والشؤون المدنية ووسائط الإعلام. وآمل أن يأذن أعضاء المجلس عما قريب بتشغيل هذه البعثة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تعزيز دورها في عملية السلام الإيفوارية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لوزراء دول الجماعة الاقتصادية أن الأمم المتحدة ستواصل التعاون معهم فيما نعمل معا لمساعدة الشعب الإيفواري على استعادة الاستقرار والرفاه اللذين كان بلده معروفا بهما جيدا في الماضي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

المتكلم التالي معالي السيد نانا أدّو دنكوا أكوفو – أدّو، وزير الخارجية في غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعطيه الكلمة.

السيد أكوفو – أدّو (غانا) (تكلم بالانكليزية): نحن هنا اليوم نتيجة للولاية التي أعطانا إياها مجلس الوساطة والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل محاولة دفع عملية السلام في كوت ديفوار إلى الأمام.

في ٧ نيسان/أبريل، أعطى المجلس ولاية لفريق من وزراء الخارجية في خمسة بلدان في الجماعة — غينيا عضو في مجلس الأمن، والسنغال ونيجيريا وكوت ديفوار وغانا – لكي يحضروا إلى الغرب لإبلاغ بعض الحكومات ومجلس الأمن بالتدابير التي يجري اتخاذها لمحاولة تدعيم عملية صنع السلام في كوت ديفوار والحصول على دعم المجلس لتلك التدابير.

وكما يعلم المجلس، ظلت الجماعة الاقتصادية فاعلة في حدود إمكانياتها، منذ نشوب الأزمة في كوت ديفوار، محاولة احتواء الحالة في كوت ديفوار والعمل على استقرارها. وقد فعلت ذلك بصورة أساسية، أولا بالتفاوض من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار فيما بين الجهات المتقاتلة وأيضا بالإسهام في المفاوضات بشأن تشكيل حكومة مصالحة وطنية في كوت ديفوار. وقد تم تشكيل تلك الحكومة وتشجعنا جميعا التطورات التي حدثت منذ تشكيلها لأن كوت ديفوار تعود الآن إلى مسار الحالة السوية والسلام. ولذلك، فمن الأساسي أن يعطي المجتمع الدولي الحكومة الجديدة وعملية السلام أكبر قدر من الدعم.

وفي ضوء ذلك، قررت لجنة الدفاع والأمن في الجماعة الاقتصادية تنفيذ كل ما هو ضروري لزيادة قوام القوة التي تم نشرها في كوت ديفوار من قرابة ٢٠٠ ١ فرد إلى حوالى ٢٠٠ ٣ فرد. وقد تمثلت الولاية المنوطة بالقوة

الأصلية في رصد وقف إطلاق النار. ولكن تقرر الآن أنه ينبغي تعديل تلك الولاية لتشمل عدة عناصر أخرى: أولا، حماية الحكومة الجديدة؛ وثانيا، القدرة على القيام بدوريات على الحدود، ولا سيما الحدود الغربية لكوت ديفوار، التي تشكل مصدرا لقلق كبير؛ وثالثا، مسؤولية التسريح ونزع سلاح عدة ميليشيات في كوت ديفوار؛ وأخيرا، تهيئة الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى السماح للحكومة الجديدة بأن تبسط سيطرتها التامة على الأراضي الوطنية.

ويتضح أن إعادة تحديد هذه الولاية وزيادة عدد أفراد القوة لهما تبعات مالية واضحة. وعلى الرغم من رغبة الجماعة الاقتصادية في إيجاد حل للمشكلة مستنبط من الداخل فالموارد المتاحة للجماعة الاقتصادية ليست كما ينبغي أن تكون عليه. ولذلك السبب قرر مجلس الوساطة والأمن أن يعهد لهذا الفريق الماثل أمام المجلس اليوم بزيارة عواصم محددة وأن يأتي إلى هذه الهيئة لمحاولة الحصول على دعمها لتمويل هذه القوة الموسعة في كوت ديفوار.

بدأنا رحلتنا أمس في واشنطن العاصمة، حيث أجرينا تبادلا للآراء كان في نظرنا مفيدا للغاية. وأتينا اليوم إلى هنا، ومن هنا سنذهب إلى أوروبا — بصفة رئيسية إلى باريس وروما وبرلين ولندن ولاهاي وبروكسل — للدفع بقضية المساعدة على تمويل القوة. وننوي اختتام جولتنا في بروكسل في ١٢ أيار/مايو بعقد اجتماع مع البلدان الراغبة في تقديم المساعدة — أي مؤتمر للمانحين.

ونحن في غاية الامتنان لرئيس المجلس وبقية أعضائه على الفرصة التي أتاحوها لنا لعرض قضيتنا وإيراد مسألة أساسية: إن كوت ديفوار دولة هامة للغاية في منطقة غرب أفريقيا. فهي من أهم البلدان اقتصاديا وسياسيا في غرب أفريقيا. وقد أظهر أبناء كوت ديفوار أنفسهم استعدادا لمحاولة التوصل إلى توافق وتفاهم فيما بينهم في سياق الظروف البالغة الصعوبة التي وجدوا أنفسهم فيها خلال الشهور الستة الماضية. ونعتقد أن من واجب الجماعة — بل، إذا جاز لي أن أقول، واجب المجتمع الدولي المجتمع هنا في المجلس — أن يدعما العملية التي بدأها أبناء كوت ديفوار أنفسهم. وأكبر دعم ملموس يمكن تقديمه إلى تلك العملية هو تمكين هذه القوة من العمل وتهيئة الظروف التي من شأنها تمكين كوت ديفوار من استعادة الحياة الطبيعية والسلم بصورة كاملة — عند نهاية العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ — وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وجديرة بالثقة، نعتقد أنها ستكون أجدى طريقة لإنهاء هذه الأزمة.

إنني ممتن للفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو معالي السيد مامادو بامبا، وزير الدولة ووزير الخارجية لكوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

السيد بامبا (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة كوت ديفوار، أود أن أشكر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على ما قدموه من إسهام كبير في سبيل استعادة الأمن والاستقرار في البلد.

منذ التوقيع على اتفاق ليناس - ماركوسيس في أكرا، ظلت التطورات السياسية بشكل عام تبعث الارتياح نسبيا. إذ تشكلت حكومة مصالحة وهي تجتمع أسبوعيا، حيث يجتمع المجلس الحكومي يوم الثلاثاء ويجتمع مجلس الوزراء يوم الخميس. وبعد أن رأيت الحكومة وهي تعمل، بوسعي أن أقول للمجلس إن المناخ العام للعمل جيد جدا. والوزراء، الذين اختيروا من جميع المجالات السياسية، مصممون على بذل جهدهم للمضي بكوت ديفوار نحو السلم والاستقرار. وأول القرارات الهامة التي اتخذتها الحكومة يتعلق بالأمن في كوت ديفوار. وبالتالي حظرت الحكومة

جميع المظاهرات التي يصحبها العنف. وحظرت جميع الميليشيات وما تسمى بلجان الدفاع عن النفس.

وعقد المجلس الحكومي اجتماعا اليوم في أبيدجان. واتخذت الحكومة قرارا لتعبئة الطائرات المروحية المقاتلة. ولاحظنا تناقص عدد انتهاكات وقف إطلاق النار على الخطوط الأمامية. وتقوم الحكومة الآن بإنشاء معابر أمنية لتعزيز التبادلات بين كوت ديفوار والبلدان المجاورة. وفي ذلك السياق، زار وزير الدفاع النيجر وبوركينا فاسو ومالي بغية الحصول على تأييد تلك الحكومات ليتسنى استئناف التجارة مع تلك البلدان بأسرع ما يمكن. وبعثت الحكومة أيضا وفدا إلى بوركينا فاسو لنتمكن قريبا جدا من بدء خدمات القطار ما بين أبيدجان وأوغادوغو.

إن أبناء كوت ديفوار واعون بدور بلدهم في المنطقة دون الإقليمية. ونحن واعون أيضا بأن جميع المشاكل في كوت ديفوار تؤثر على البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك السبب نود أن نقول هنا بإجلال إن الحكومة ستمتثل لجميع التزاماتها الدولية، وخصوصا لاتفاق ليناس – ماركوسيس المعقود في كليبر وأكرا. ومع ذلك، رغم جهود الحكومة، لا تزال الحالة هشة. فليس من السهل استعادة الثقة بين القوات المتحاربة في فترة قصيرة جدا. ولكن الحكومة مصممة على جعل المسيرة نحو السلام مسألة لا رجعة فيها، وهي قد جعلت المصالحة فيما بين أبناء كوت ديفوار وبينهم وجيرانهم حقيقة قائمة.

ويتمثل مصدر قلقنا اليوم في الحالة السائدة في المنطقة الغربية من البلد، حيث يوجد متمردون من ليبريا وسيراليون. ويمكن أن يقال إن هناك حربا اليوم في ذلك الجزء من البلد.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، اجتمع رئيسا دولتي كوت ديفوار وليبريا قبل يومين في كارا، توغو. وكان أحد القرارات الرئيسية التي أسفر عنها ذلك الاجتماع يتعلق بإدخال قوات على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبريا. وستتألف تلك القوات بصفة أساسية من قوات وطنية من كوت ديفوار وقوات من ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا وقوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وفرنسا. وفي سياق عملية "Uincorn" كان القرار الثاني يقضي بعقد اجتماع، اليوم أو غدا، بين رئيسي هيئة الأركان في جيشي ليبريا و كوت ديفوار بغية تنفيذ القرار الأول، الذي أشرت إليه من فوري.

وثمة مسألة أخرى مثار قلق بالغ تتصل بتدفق الأسلحة الصغيرة في المنطقة. وهذا من عوامل زعزعة الاستقرار. ونرى لهذا السبب أن ما يجري حالياً في كوت ديفوار يمكن أن يحدث في أي بلد على الإطلاق ما لم يتم القيام بعمل لمكافحة نشر هذه الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية.

كان ذلك ملخصاً موجزاً للحالة. وأود أن أقول إننا بحاجة إلى تقديم مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته المساعدة المستمرة لنا على الخروج بسرعة من حالة الأزمة هذه وإعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية. إن كوت ديفوار بحاجة إلى قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرجو أن تبقى هذه القوة فيها حتى موعد الانتخابات المقبلة في ٢٠٠٥.

كذلك يحدونا الأمل في أن نتمكن من تنفيذ جميع أحكام اتفاق ليناس – ماركوسي في جو من السلام والهدوء بدعم من المجتمع الدولي وبوجود القوة. ونأمل بشدة في أن يوافق المجتمع الدولي على مواصلة إسهامه في قوة حفظ السلام التابعة للجماعة، حتى يتسنى

لها أداء دورها جنباً إلى جنب مع الجنود الفرنسيين القائمين بعملية وحيد القرن (ليكورن).

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي اغتباطي دائماً القدوم إلى نيويورك والالتقاء من جديد بجميع الأصدقاء حول هذه الطاولة. وأود أيضاً أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذا الاجتماع مع أعضاء مجلس الأمن. ونشعر ببالغ السرور لأننا نستطيع أن نجري هذا التبادل للآراء في ظل رئاستكم. وندرك ونقدر تمام التقدير التزامكم الشخصي بتكوين شراكة فعالة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

وقد دعا وفدكم لعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة يوم ١١ نيسان/أبريل الماضي، ونرحب بذلك. فقد أتاحت تلك الجلسة فرصة لتأكيد طابع التكامل بين إجراءات مجلس الأمن وإجراءات المنظمات الإقليمية وضرورة تعزيز قدرة هذه المنظمات على التدخل.

ومن ثم تنعقد جلسة عصر اليوم في إطار هذه الشراكة النشطة التي أقيمت منذ فترة من الزمن بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتمثل رسالة الجماعة ، وهي المنظمة دون الإقليمية التي ننتمي إليها، في تهيئة أفضل الظروف لحلول السلام والاستقرار في غرب أفريقيا تيسيراً للتكامل بين دولنا.

ووجدنا من الأمور المشجعة للغاية اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣) في ٤ شباط/فبراير الماضي، ولا سيما دعمه الكامل للجهود التي تبذلها الجماعة لتعزيز السلام والأمن في كوت ديفوار. ولا حاجة بي إلى تأكيد عواقب الأزمة في كوت ديفوار بالنسبة لمنطقتنا دون الإقليمية بأسرها، وبخاصة ضرورة إعطاء الجماعة الوسائل التي تلزمها لمواصلة جهودنا الحثيثة من أجل إعادة السلام والاستقرار إلى ربوع كوت ديفوار.

والواقع أن لدينا تجربة سابقة باستعادة السلام في غرب أفريقيا. وظهر هذا في ليبريا وسيراليون وغينيا — بيساو، وها نحن الآن في كوت ديفوار. ومن التطاول أن نخبر أعضاء مجلس الأمن بأن عمليات حفظ السلام أو بناء السلام تتطلب قدراً كبيراً من الموارد السوقية والمالية التي ليست للأسف دائماً في متناول بلداننا. ولهذا السبب نتطلع اليوم إلى مؤازرة أعضاء المجلس لنا في مبادرتنا التي تتفق تماماً مع الولاية الممنوحة من جانب المجلس. وليس لدينا أية شكوك في شعور أعضاء المجلس بالقلق إزاء الأزمة الإيفوارية، ونعتمد على دعمهم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحقيقاً للسلام والاستقرار، وهو هدف من الأهمية بمكان لمجلس الأمن.

وهذا هو السبب الأساسي في وجودنا هنا اليوم، ولدينا اقتناع بأن الإجراء الذي نضطلع به في كوت ديفوار سيكلل بالنجاح ويتمشى تماماً مع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لاستعادة السلام في كوت ديفوار وتحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا، وذلك بدعم المجلس المستمر لمنظمتنا، في حالة استمراره بالفعل، وبمساعدة شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن مدى ارتياحنا لرؤية ممثل غينيا يشغل من جديد مقعد بلده إلى طاولة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد دوبيم أونيا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيد أونيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به وزير الخارجية رئيس وفد غينيا. لقد قال كل ما يلزم قوله.

وأكتفي بإضافة أننا بحاجة إلى التضافر وأن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يأخذ مسألة كوت ديفوار على محمل الجد. وهذا أمر هام لأننا لا نستطيع الوقوف متفرجين بينما نشهد حالة كوت ديفوار تتدهور إلى المستوى الذي كانت عليه سيراليون قبل التدخّل من جانب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وقد حان الوقت لمد يد العون إلى كوت ديفوار إذا كنا نريد النظر في مشاكل هذه المنطقة دون الإقليمية على نحو كلي وكفالة السلام والاستقرار هناك. إذ سيسهم النظر إلى مشكلة كوت ديفوار في تسوية كافة المشاكل الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وليس لدي شخصياً ما أضيفه إلى ما سبق أن ذكره رئيس الوفد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو السيد محمد ابن شامباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعطيه الكلمة.

السيد شامباس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شملتم بعطفكم أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يا سيدي الرئيس. فهذه هي المرة الثانية التي تتيحون فيها للأمانة التنفيذية الفرصة لمخاطبة المجلس تحت رئاستكم، ونحن شديدو الامتنان لذلك.

وقد حظينا بشرف المشاركة في جلستين عقدهما المجلس في غضون الشهرين الماضيين. فقد عقدت في ظل الرئاسة الغينية يوم ١٨ آذار/مارس جلسة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والمرتزقة في غرب أفريقيا. ثم عقدنا في ظل رئاستكم يوم ١١ نيسان/أبريل كما تذكرون جلسة في هذا المجلس عن المنظمات الإقليمية وما يواجهه مجلس الأمن من تحديات جديدة تعترض طريق السلام والأمن الدوليين.

واشتركت المناقشات في هاتين الجلستين في مواضيع معينة منها، أولاً، الصلة بين عدم الاستقرار واشتداد حدة الفقر، وثانيا، الصلة بين سهولة توافر الأسلحة ووجود نظام قائم على العنف وعدم الاستقرار في بعض المناطق دون الإقليمية، بما فيها منطقتنا، وثالثاً، الصلة بين استطالة أمد الأزمة ونشوء شبكة من المرتزقة والشبان المتعطلين المؤهلين لاستئجارهم في الصراعات المختلفة.

وقد أبرزت مناقشات المجلس في هاتين الجلستين أهمية المنظمات الإقليمية والدور الذي تؤديه في كسر حلقة العنف في المناطق دون الإقليمية التي تنتمي إليها وفي اتخاذ التدابير الدبلوماسية والسياسية الضرورية لتهيئة الأوضاع اللازمة لإقرار السلام والاستقرار، اللذين لا غنى عنهما الضروريين لمكافحة الفقر ورعاية الحكومات الديمقراطية، وذلك بطبيعة الحال بدعم من البلدان الأعضاء في تلك المناطق دون الإقليمية.

وقد تصدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لهذا التحدي. ولم نكن نفتقر إلى الإرادة السياسية للعمل والتدخل في الصراعات الدائرة في المنطقة دون الإقليمية، سواء في ليبيريا أو في سيراليون أو في غينيا – بيساو على نحو ما رأينا في الماضي، أو في كوت ديفوار حاليا.

وكان القيد الرئيسي الذي يعوق حركتنا بالطبع هو الافتقار إلى الأموال الكافية: الموارد المالية اللازمة لإنجاز التزاماتنا. وهذا ما يواجهنا ونحن نحاول تثبيت الاستقرار في كوت ديفوار وإعادة الأحوال الطبيعية والسلام والازدهار.

وأعتقد بأن المجلس يواجه حاليا التحدي المتمثل في التوصل إلى الطرق التي يتمكن من خلالها من دعم الجهود

النبيلة التي تبذل على الصعيد دون الإقليمي لصون السلام والأمن، الأمر الذي يعتبر قبل كل شيء المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. وأعلم أنه برزت أثناء هذه المناقشة اقتراحات، منها أن بإمكاننا أن نبدأ في النظر في الحالات الناجحة التي تم فيها نشر القوات على الصعيد دون الإقليمي بموجب الفصل السابع من الميثاق لتثبيت استقرار حالات الأزمات، ونسأل أنفسنا عما إذا كان من الحكمة أن يقدم المجلس الموارد اللازمة لهذه القوات. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية على مواصلة الاضطلاع بدور رائد، كما نفعل على سبيل المثال في كوت ديفوار. وينبغي للمجلس أن يقوم بالفعل بتشجيع إنشاء التعاون السليم وعلاقات العمل التعاونية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجلس لمعالجة مشاكل السلم والأمن هذه.

وإننا في هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالزيارة التي من المقرر أن يقوم بها مجلس الأمن إلى المنطقة دون الإقليمية أثناء رئاسة المملكة المتحدة. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشات أثناء تلك الزيارة المنتظرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

استمعنا بإمعان إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام ووزراء خارجية أو وزراء الدولة للشؤون الخارجية لكوت ديفوار وغانا وغينيا ونيجيريا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.